# مصباح كمال*: تعيين مدير عام جديد لشركة التأمين العراقية: ملاحظات أولية

## الخبر

في كتاب بتاريخ 22 حزيران 2025 من وزيرة المالية، طيف سامي، موجّه إلى مكتب رئيس مجلس الوزراء، تطلب الوزيرة استحصال موافقة رئيس مجلس الوزراء على **"تكليف"** عصام حميد تركي الشوكة، الموظف في الهيئة العامة للكمارك، بإدارة شركة التأمين العراقية وفقًا للصلاحية المخولة لسيادته. وضم كتاب الوزيرة خلاصة بخدمات الشوكة.[1]

سنحاول في هذه الورقة تفكيك هذا الكتاب للكشف عن السياسة الخاطئة في إشغال موقع المدير العام في شركات التأمين العامة.[2]

## ما الذي نعرفه عن عصام حميد تركي الشوكة؟

موظف في مقتبل العمر يعمل موظفًا في الهيئة العامة للكمارك، كما يرد في كتاب وزيرة المالية. وحسب بعض المعلومات من مصادر أخرى فإنه درس لنيل شهادة الماجستير في القانون العام في الجامعة الإسلامية في لبنان (2023). لا يُعرف عنه أنه يمتلك خلفية تأمينية. إحدى زميلات المهنة

[1] لم تصلنا هذه الخلاصة، ربما يتبرع أحد القراء بإيصالها لنا لضبط المعلومات التي ترد في هذه الورقة.

[2] راجع بعض مقالاتنا المنشورة: "حول تعيين مدراء شركات التأمين العراقية العامة،" نشرت في **الحوار**، مجلة معهد التقدم للسياسات الإنمائية، بغداد، 2007.

"نظرة على بعض تداعيات تعيين "مدير عام" جديد لشركة إعادة التأمين العراقية"
http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/12/Iraq-Re-New-DG-17-December-2020-draft-IEN-2-2.pdf

"شركة التأمين العراقية ومديرها العام الجديد وبعض المهمات الجديدة-القديمة" موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين
http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/03/Misbah-Kamal-IIC-New-DG-New-Old-Tasks.pdf

"ضباع البوصلة في تعيين مدراء الشركات العامة" **موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين**: مصباح-كمال-ضباع-البوصلة-في-تعيين-مدراء-شركات-التأمين-العامة.pdf

علَّقت على تعيين المدير العام لشـركة التأمين العراقية بأنه "كفر بكل المقاييس العلمية والعملية كون عصام الشوكة هو ابن أحد الشيوخ المُقرّب للسوداني بعمر لا يتجاوز ٢٥ سنة موظف بسيط في هيئة الكمارك لا يفقه شيئا ليس في التأمين ..."

هذه كلمات قاسية تحتاج من أصحاب العلم التعليق عليها ويكفي الآن، لوضع قرار التعيين في إطار أوسع خارج نطاق التأمين، الاقتباس من العمود الثامن لرئيس تحرير جريدة **المدى**، علي حسين، لتقييم تعيين مدير عام جديد للتأمين العراقية لعلاقتها بهذه الكلمات:

> ما معنى أن تقرر الدولة العراقية، مكافأة نواب وأبناء نواب واقاربهم، ومجموعة من الذين ساهموا في وضع هذه البلاد على خارطة الدول الأكثر فشلاً، بطرح اسمائهم للعمل سفراء؟ أنا من وجهة نظري أقول إن هؤلاء أفضل من يمثل العراق في الوقت الحاضر، فالفشل الداخلي يجب أن تصاحبه وجوه فاشلة تمثله في بلدان العالم.
>
> قبل اسابيع تناقلت وسائل الاعلام قائمة بأسماء المرشحين للجلوس على كرسي "السفير"، ووجد المواطن المغلوب على امره، ان الدولة العراقية قررت مشكورة ان تكافئ ساسة العراق فوضعت ضمن القائمة الذهبية، ابناء واقارب واصدقاء واعمام معظم المسؤولين العراقيين بكل طوائفهم وقومياتهم.[3]

باشر عصام حميد الشوكة مهام عمله كمدير عام وكالة لإدارة شركة التأمين العراقية يوم 14 تموز 2025،[4] كما جاء في الموقع الإلكتروني للشركة الذي ذكر أن منتسبي الشركة رحبوا "بالسيد المدير العام متمنين له الموفقية والنجاح الدائم في مهام عمله الجديد، مؤكدين له على حرصهم الكبير للعمل بروح الفريق الواحد وبذل الجهود للحفاظ على مستوى النجاح والتفوق."[5] وقد كان لمنتسبي الشركة موقف آخر عند تعيين د. رشاد خضير وحيد الدايني مديراً عاماً للشركة إذ أنهم منعوه من دخول مقر الشركة لاستلام مهام عمله يوم 4 شباط 2020.[6] ستكشف الأيام إن كان المدير العام الجديد أهلاً

[3] علي حسين، "العمود الثامن: قائمة السفراء تسخر منا!" جريدة **المدى**، 31 تموز/يوليو 2025، https://almadapaper.net/409621/ ونقرأ تفاصيل أخرى في مقال "مشاكل البلاد لا تأتي فرادى، المحاصصة تسحق الكفاءات الدبلوماسية بعجلات عوائل المتنفذين،" **طريق الشعب**، العدد1، السنة 91، الأحد 3 آب 2025، ص1.

[4] وقبله شغل منصب المدير العام للشركة صادق هويدي عباس، الذي تولّى مهامه في 25 نيسان/أبريل 2023، وكان من العاملين في الشركة عند تنصيبه مديرًا عامًا.

[5] موقع شركة التأمين العراقية العامة https://iic.mof.gov.iq/

[6] راجع مصباح كمال، "هل أن شركة التأمين العراقية بحاجة إلى مدير عام من خارج قطاع التأمين؟"، **موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين**: http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/02/Misbah-Kamal-IIC-New-DG-final.pdf

لإشغال موقعه. حتى الآن لم تصلنا معلومات عن أسلوب إدارته وتعامله مع منتسبي الشركة وفيما إذ كان يحمل سياسة معينة لتطوير الشركة وغيرها من الأمور. ما يُحسب له أنه التقى رئيسة ديوان التأمين وكالة. ومما جاء في خبر اللقاء انه شهد "توافقاً في وجهات النظر بشأن أهمية تأهيل وتطوير كوادر الشركة بوصفها أحد المرتكزات الأساسية لمواجهة التحديات التي تواجه شركات التأمين في الوقت الراهن لا سيما في ظل التطورات التقنية والاقتصادية المتسارعة ... [و] أبرز التحديات التي تعترض عمل شركات التأمين وسبل تذليلها من خلال السياسات الداعمة والإصلاحات الإدارية والفنية المستهدفة في المرحلة المقبلة."[7]

## في نقد سياسة التعيين في شركات التأمين العامة

إن تكليف عصام حميد تركي بإدارة الشركة يفتقر إلى المعايير الصحيحة المعتمدة لمثل هذه التعيينات كالمؤهلات المهنية (ليس له مؤهل مهني)، والخبرة الإدارية (لا يمتلكها بحكم سنّه)، والمنصب/المناصب القيادية التي احتلها سابقًا (يفتقر إليها)، والفهم العام لسوق التأمين وآليات التأمين (افترض أن هذا الفهم معدوم أو بائس في أحسن الأحوال). يضاف إلى ذلك متطلبات الشفافية والحوكمة التي تطورت في السنوات الماضية على يد الجهات الرقابية التي يبدو أن وزارة المالية لا تعيرها الكثير من الاهتمام.

كما أن هذا التكليف لا ينسجم مع متطلبات **قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997 المعدل**، الذي ضم الآتي في المادة (27):

- يجب أن يكون المدير العام **من ذوي الخبرة والاختصاص**، ويحمل شهادة جامعية أولية على الأقل.
- يتم تعيينه بقرار من مجلس الوزراء، [لكن هذا القرار يُفترض أن يكون **تصديقًا على اختيار مجلس إدارة الشركة، وليس تعيينًا مباشرًا من خارج الشركة**].
- **المدير العام يُعد رئيسًا لمجلس إدارة الشركة، ويجب أن يكون أحد أعضاء المجلس المنتخبين من داخل الشركة**، وفقًا للمادة (20) من القانون. (التأكيد من عندي).[8]

[7] موقع ديوان التأمين، https://insurancediwan.gov.iq/?p=69289&lang=ar كمعظم الأخبار المنشورة في موقع الديوان فإن هذا الخبر مجرد إعلان باللقاء إذ أن التفاصيل الأخرى ذات طابع عمومي.

[8] للمزيد من التفاصيل راجع الدراسة المهمة للدكتور محمد صباح علي، رئيس مركز بغداد للتنمية القانونية والاقتصادية، ما أوجبه القانون ألغته السياسية ـــ في بيان آلية تعيين المدراء العاميين في الشركات العامة وفق القانون رقم 22 لسنة 1997 المعدل – مركز بغداد

من المفارقات أن القانون العراقي يمنح شركات التأمين العامة استقلالًا إداريًا وماليًا (شركات تمويل ذاتي)، ويحدد **قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997** آلية واضحة لتعيين المدير العام عبر مجلس الإدارة، لكن التطبيق العملي يتجاوز أحكام القانون من خلال المحاصصة الطائفية والتسييس. هذا الوضع يُهدد كفاءة هذه الشركات وخاصة عندما لا يمتلك المدير العام المعين الفهم السليم لمؤسسة التأمين. إن حجم أعمال التأمين المكتتبة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من قبل شركات التأمين العامة والخاصة تشهد على مراوحة قطاع التأمين العراقي في مكانه. وقد كتبنا في مقال سابق فيما يخص الشركات العامة:

> إن الدلائل المتجمعة منذ 2003 تشير إلى أن المحاصصة هي المنظم الأساس في تفكير من يتولى وزارة المالية باستثناء حالتين في شركة التأمين الوطنية. ويبدو أن الحس بتاريخ التأمين العراقي لدى وزراء المالية ومستشاريهم مفقود وإلا لكانوا قد استفادوا من تجربة ما قبل 2003 حيث كانت المواقع الأولى في الشركات الثلاث خارج "مكرمات" النظام الدكتاتوري إلا في حالة أو حالتين، ومع ذلك فإن من شغل موقعه كان يعمل أصلاً في واحدة من هذه الشركات ويتمتع بمؤهلات فنية، والمهم أنهم كانوا يقودون شركاتهم بمهنية عالية، وعملوا على تطويرها لتحتل مكانة مرموقة بين أقرانها في أسواق التأمين العربية.[9] فلِمَ لا يجهد الوزير قليلاً لاختيار من يتمتع بالمؤهلات الإدارية القيادية والمهنية من داخل هذه الشركات؟ ولكن يلاحظ بأن هناك نمط في سياسة الاستخدام يتمثل بتعيين من هم ليسوا أهلاً لاحتلال المواقع الأولى في هذه الشركات طالما أن مطلب توزيع المغانم المحاصصي مستوفى.[10]

إن ما تفعله الحكومة هو تقويض قيمة شركات التأمين العامة، ذات التمويل المالي، لتسهيل نقدها والسخط عليها بحيث يصبح أمر خصخصتها، وهي السياسة المعروضة والمتبعة منذ 2003، سهلاً ولا يثير غضبًا أو إدانة لا بل أن الترحيب بالخصخصة سيكون هو العلاج الشافي لكل المشكلات!

دور لديوان التأمين؟

ليس لديوان التأمين اي صلاحية في الإشراف على تعيين المديرين العامين للشركات العامة، ونعتقد أن وزارة المالية لا تستعين بديوان التأمين عند ترشيح أحدهم لمنصب المدير العام رغم أنه الطرف المختص ويمكنه، في تقديرنا، تقديم رأي مناسب. ونرى أن تجاهل الديوان مقصود لغلق الباب أمامه في رسم سياسات تخدم شركات التأمين العامة ويضع أسس رصينة في مجال التعيينات.

---

[9] نتذكر هنا بعض الأسماء والشركات العامة التي أداروها.
شركة إعادة التأمين العراقية: مصطفى رجب (1960-1980)، قيس المدرس (1980-1998)، فؤاد عبد الله عزيز (1998-2005).
شركة التأمين الوطنية: عبد الباقي رضا (1966-1978)، موفق حسن رضا (1978-1992)، فؤاد عبد الله عزيز (1992-1996).
شركة التأمين العراقية: بديع أحمد السيفي (1972-1978)، مدحت الجراح (1978-1982)، عبد الخالق رؤوف خليل (1982-1998)

[10] مصباح كمال*: ضياع البوصلة في تعيين مدراء شركات التأمين العامة – شبكة الاقتصاديين العراقيين(iraqieconomists.net)

يلاحظ أن هيئات الرقابة على النشـاط التأميني في دول أخرى تلعب دورًا في تعيين المديرين المفوضـين. ففي بريطانيا، على سـبيل المثل، تطبق هيئة الرقابة على القطاع المالي، بضـمنه الشـركات المرتبطة بالتأمين، Financial Conduct Authority (FCA) ما يُعرف باختبار "اللياقة واللائمة" Fit and Proper Test وعلى العموم، يمكن القول إن السـياسـة العامة لتعيين المدراء في أسـواق التأمين المتقدمة تتضـمن مؤهلات الخبرة المهنية والسـمات القيادية المناسـبة، الخبرة الإدارية، إشـراف الهيئة الرقابية، الشفافية والحوكمة، عدم تضارب المصالح. وكلها تكاد أن تكون مفقودة في سياسة الاستخدام في العراق، وينطبق هذا على شركات التأمين العامة والخاصة.

خلو قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 من أحكام تعيين المديرين العامين

يلاحظ أيضًـا أن قانون تنظيم أعمال التأمين لسـنة 2005 الذي قامت سـلطة الاحتلال الأمريكي بصـياغته (2004) وشرعته الحكومة العراقية (2005) يضم أحكامًا تنطبق على تعين المديرين المفوضين لشركات التأمين الخاصـة (الفصـل الخامس، مؤهلات العاملين لدى المؤمن) ولكنه يخلو من أحكام خاصـة بتعيين المديرين العامين لشـركات التأمين العامة. ويأتي هذا الفراغ منسـجمًا مع الفلسـفة التي تنتظم القانون في استبعاد كل ما له علاقة بالقطاع العام. لو كان المستشار الأمريكي (مفوض التأمين في ولاية أركنساس) الذي أشـرف على صـياغة القانون مُلمًا إلمامًا كافيًا بواقع قطاع التأمين العراقي والقوانين المنظمة لنشـاط القطاع لكان بإمكانه الإشـارة إلى أن القوانين القائمة لإدارة الشـركات العامة هي التي تنظم تعيين المدراء العامين لها.

## تعليق الحكم على إدارة عصام حميد تركي الشوكة لشركة التأمين العراقية

ما علينا في الوقت الحاضـر إلا تعليق الحكم على نجاعة قرار تعيينه مديرًا عامًا للشـركة بانتظار ما سـيرشـح من إدارته في مجالات التعامل مع موظفي الشـركة وكوادرها، والتعامل مع شـركات التأمين الأخرى، ومشروع دمج الشركة مع شركة التأمين الوطنية، وأساليب إنتاج أعمال التأمين، وخدمة عملاء الشركة الخ. وكذلك بانتظار ما سيقوم به مجلس إدارة الشركة لإخضـاعه لسلسـة من الدورات التدريبية لتأهليه كمدير وقائد للشركة، ومنها دورات القيادة والإدارة الاستراتيجية، ودورات التدريب على صـناعة القرار وحل المشـكلات وما يتعلق بها من تدريب تحليل البيانات لاتخاذ القرارات المناسـبة القائمة على العلم، ودورات الحوكمة وإدارة المخاطر. وقبل ذلك كله الجلوس في صـفوف الدراسـة لاسـتيعاب مفاهيم التأمين وإعادة التأمين وما يتعلق بهما من آليات.

نحن على قناعة بإن خضوعه لنظام مستمر من التدريب سيساعده في مراكمة المعرفة المتخصصة في التأمين وإعادة التأمين، مع فهم شامل لسوق التأمين وقواعد الرقابة والشفافية والحوكمة وحركة الاقتصاد العراقي. ■

6 آب/أغسطس 2025

* كاتب في قضايا التأمين

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.
http://iraqieconomists.net/ar/